الفصل الأول

الصحابة
بين
الغلو والافتراء

نبدأ مناقشة الشبهات من الفرية القائلة: إننا نغلو في صحابة النبي الكريم - رضوان اللَّه عليهم- . . ونستهلها ببيان مصطلح «الصحابة».

قال الشيخ محمد أبو شهبة -رحمه اللَّه-[1] :

الصحابي -في عرف العلماء وأئمة الحديث- هو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على ذلك، فمن ارتد ومات على ردته بطلت صحبته، ومن تاب وعاد إلى الإسلام عادت إليه الصحبة على الأصح. . . ومن أظهر الإسلام وأبطن الكفر من أهل النفاق فهو بمعزل عن شرف الصحبة، وقد تكفل اللَّه ورسوله بالكشف عن نفاق هؤلاء.

والجمهور من العلماء على أنه لا يشترط في الصحبة طول الوقت ولا الجهاد والإنفاق في سبيل الإسلام، وبعض العلماء اشترط في الصحبة طول الملازمة والمعاشرة، وأن يكون -الصحابي- غزا مع النبي ﷺ غزوة أو غزوتين.

ومع ذلك فإن الجمهور يرون أن من طالت صحبته للنبي ﷺ أو سمع منه أو غزا معه أو بذل نفسه وماله في نصرته، أحق

(١) أبو شهبة، محمد بن محمد - دفاع عن السنة، ط٢، دار اللواء بالرياض، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص١٠٨ .

بالفضل وأوْلى بالتقديم ممن ليس كذلك . . .

ومن ليس له منهم سماع من النبي فحديثه مرسل من حيث الرواية، وإن كان له شرف الصحبة.

وابن الأثير الجزري يتناول المسألة بصيغة أخرى، فيميز بين المعنى الوضعي للصحبة الذي ينطبق على من صحب النبي ﷺ ولو ساعة، والعرف الذي يخصص الاسم بمن كثرت صحبته، ويتم تحديد تلك الكثرة بتقريب لا بتقدير.

وقيل: هو من اجتمع فيه الأمر السابق وأن تكون صحبته معه طالت على سبيل الأخذ عنه والاتباع له، لأن من أطال مجالسة العالم لا على سبيل الاستفادة والاتباع له لا يدخل في زمرة أصحابه. وهو خلاف -كما ترى- بين الأصوليين وعلماء الحديث[1]، لا يؤثر في جوهر المسأله التي نبحثها.

---

(١) العسقلاني، أحمد بن علي بن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، تصحيح وتعليق: عبد العزيز بن عبد اللّه بن باز، رئاسة إدارات إلبحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد بالرياض، د. ت، ج٧، ص ٣-٥. وانظر: ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد، جامع الأصول في أحاديث الرسول، تحقيق: عبد القادر الأرناؤوط، ط٢، دار الفكر/ بيروت، ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م، ١/ ١٤٣، وعتر، نور الدين، منهج النقد في علوم الحديث، ط٣، دار الفكر/ دمشق، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، ص١١٦، ١١٧، وابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، سؤال في معاوية بن أبي سفيان، تحقيق: صلاح الدين المنجد، ط١، دار الكتاب الجديد، بيروت، ١٩٧٩م، ص١٤.

عدالة الصحابة

يعتقد أهل السنة أن الصحابة كلهم عدول، ومعنى عدالتهم أنهم لا يتعمدون الكذب على رسول اللَّه ﷺ لما اتصفوا به من قوة الإيمان والتزام التقوى والمروءة وسمو الأخلاق والترفع عن سفاسف الأمور.

وليس معنى عدالتهم أنهم معصومون من المعاصي أو من السهو أو الغلط، فإن ذلك لم يقل به أحد من أهل العلم[1]، ولم يخالف في عدالتهم إلا شذاذ من المبتدعة وأهل الأهواء، الذين لا يعتد بأقوالهم وآرائهم لعدم استنادها إلى برهان[2].

فأين الغلو المزعوم في الصحابة، وهذا ابن تيمية يقول: الصحابة يقع من أحدهم هنات، ولهم ذنوب وليسوا معصومين لكنهم لا يتعمدون الكذب، ولم يتعمد أحد الكذب على النبي إلا هتك اللَّه ستره[3].

---

(١) أبو شهبة، دفاع عن السنة، مرجع سابق، ص ١٠٩.

(٢) البغدادي، الفرق بين الفرق، مرجع سابق، ص ٣٥٢، ٣٥٣، وانظر: عتر، منهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق، ص١٢٢.

(٣) ابن تيمية، تقي الدين أحمد بن عبد الحليم، منهاج السنة في نقض كلام الشيعة والقدرية، مكتبة الرياض الحديثة/ الرياض، د. ت، ١/ ٣٠٦-٣٠٧.

صفات الصحابة في القرآن

إن مصدر القول بعدالة الصحابة، هو التزكيات السماوية لهم، فاللَّه -عز وجل- أخبرنا عن طهارتهم وأنهم خير جماعة بشرية -بعد الأنبياء-..

قال تعالى: ﴿**وكذلك جعلناكم أمة وسطاً لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيداً**﴾ [البقرة: ١٤٣]، وحاش للَّه أن يختار شهداء زور يكذبون عليه -سبحانه- وعلى نبيه!!.

وقال -عز من قائل-: ﴿**كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون باللَّه**﴾ [آل عمران: ١١٠]، ولذلك قال فيها عمر بن الخطاب رضي اللَّه عنه: (لو شاء اللَّه لقال: «أنتم» فكنا كلنا، ولكن قال: «كنتم» خاصة في أصحاب محمد ﷺ ومن صنع مثل صنيعهم، كانوا خير أمة أخرجت للناس)[1].

بل إن شمائل الصحابة مذكورة في رسالات أنبياء سابقين:

---

(١) الكاندهلوي، محمد يوسف، حياة الصحابة، تحقيق وشرح وفهرسة: نايف العباس ومحمد علي دولة، ط٥، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ١/ ٤٥.

﴿محمد رسول اللَّه والذين معه أشداء على الكفار رحماء بينهم تراهم ركعاً سُجَّداً يبتغون فضلاً من اللَّه ورضواناً سيماهم في وجوههم من أثر السجود ذلك مثلهم في التوراة ومثلهم في الإنجيل كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه يعجب الزراع ليغيظ بهم الكفار وعد اللَّه الذين آمنوا وعملوا الصالحات منهم مغفرة وأجراً عظيماً﴾[الفتح: ٢٩].

وعقب غزوة العسرة -أو تبوك- وهي آخر غزاة للنبي ﷺ، نزل قول الحق -تبارك وتعالى-: ﴿لقد تاب اللَّه على النبي والمهاجرين والأنصار الذين اتبعوه في ساعة العسرة من بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق منهم ثم تاب عليهم إنه بهم رؤوف رحيم﴾[التوبة: ١١٧].

وخص اللَّه أهل بيعة الرضوان بتزكية عظيمة: ﴿لقد رضي اللَّه عن المؤمنين إذ يبايعونك تحت الشجرة فعلم ما في قلوبهم فأنزل السكينة عليهم وأثابهم فتحاً قريباً * ومغانم كثيرة يأخذونها وكان اللَّه عزيزاً حكيماً﴾[الفتح: ١٨-١٩].

وقال -سبحانه وتعالى-: ﴿والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي اللَّه عنهم

ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبداً ذلك الفوز العظيم﴾[التوبة: ١٠٠]، وهذا نص قاطع إذ يتضمن ثناء صريحاً على التابعين للصحابة بإحسان، وشتان بين أمر اللَّه باتباعهم، وافتراء الحانقين عليهم بما يناقض النصوص القطعية في ثبوتها وفي دلالاتها!!

وهناك آيات أخرى تصف المهاجرين بالصدق والأنصار بالفلاح، فهل يسوغ لمؤمن أن يتهم بالكذب من نعتهم اللَّه بهذه النعوت؟..

يقول -تعالى-: ﴿للفقراء المهاجرين الذين أخرجوا من ديارهم وأموالهم يبتغون فضلاً من اللَّه ورضواناً وينصرون اللَّه ورسوله أولئك هم الصادقون * والذين تبوؤوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون﴾[الحشر: ٨-٩].

وهنا يتأكد معنى موالاة الصحابة مرة أخرى: ﴿والذين جاؤوا من بعدهم يقولون ربنا اغفر لنا ولإخواننا الذين

سبقونا بالإيمان ولا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم﴾[الحشر: ١٠].

ومع الأمر بالاتباع، فإن المكانة مختلفة، لأن شرف الصحبة والجهاد مع رسول اللَّه ﷺ لم يحظ به سوى من اختارهم اللَّه لصحبة نبيه وإبلاغ رسالته إلى العالمين. . ولذلك يكثر المقربون في الجنة من بين الصحابة، ويقل العدد ممن بعدهم، أما أصحاب اليمين فكثير من هؤلاء وأولئك:

﴿والسابقون السابقون* أولئك المقربون * في جنات النعيم * ثلة من الأولين * وقليل من الآخرين﴾[الواقعة: ١٠ - ١٤].

أما أصحاب اليمين فهم: **﴿ثلة من الأولين * وثلة من الآخرين﴾**[الواقعة: ٣٩-٤٠].

ويكفي للدلالة على ذلك كله قوله -تعالى- مخاطباً نبيه ﷺ: **﴿وإن يريدوا أن يخدعوك فإن حسبك اللَّه هو الذي أيدك بنصره وبالمؤمنين * وألف بين قلوبهم لو أنفقت ما في الأرض جميعاً ما ألفت بين قلوبهم ولكن اللَّه ألف بينهم إنه عزيز حكيم﴾**[الأنفال: ٦٢ - ٦٣].

ويبقى من شنشنة المرجفين، التطاول على الذين أسلموا بعد فتح مكة، مع أن الإسلام يَجبُّ ما قبله: ﴿**قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف....الآية**﴾ [الأنفال: ٣٨].

وبخاصة أن كثيراً من مسلمة الفتح حَسُن إسلامهم وجاهدوا مع النبي ﷺ ومع خلفائه الراشدين، وهؤلاء وعدهم اللَّه الحسنى، ولو أنهم دون الذين آمنوا وجاهدوا وأنفقوا من قبل الفتح:

﴿**....لا يستوي منكم من أنفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة من الذين أنفقوا من بعد وقاتلوا وكلاً وعد اللَّه الحسنى واللَّه بما تعملون خبير**﴾[الحديد: ١٠].

ولقد حصلت المودة معهم بعد العداوة تحقيقاً لوعد إلهي:

﴿**عسى اللَّه أن يجعل بينكم وبين الذين عاديتم منهم مودة واللَّه قدير واللَّه غفور رحيم**﴾[الممتحنة: ٧].

الصحـابة طبقـات

ومما يؤكد عدم غلونا في الصحابة، أن أهل العلم صنفوهم طبقات بحسب النصوص الواردة في كل فئة، مع أن للجميع شرف الصحبة وسمة العدالة [عدم تعمد الكذب على الشارع].

يقول ابن حزم: نقول بفضل المهاجرين الأولين من بعد عمر قطعاً إلا أننا لا نقطع بفضل أحد منهم على صاحبه، يليهم أهل العقبة فأهل بدر، فالمشاهد كلها -أي: الغزوات مع النبي ﷺ- مشهداً مشهداً، وأهل كل مشهد أفضل من أهل المشهد الذي بعده حتى يبلغ الأمر إلى أهل الحديبية، فهؤلاء كلهم من أهل الجنة لا يلج أحد منهم النار البتة[1].

ويقول عبد القاهر البغدادي[2]: وأجمع أهل السنة على أن من شهد مع رسول اللّه ﷺ بدراً من أهل الجنة، وكذلك كل من شهد أُحُداً غير قزمان الذي استثناه الخبر، وكل من شهد معه بيعة الرضوان بالحديبية...

وصنَّف علماء آخرون الصحابة في اثنتي عشرة طبقة، ومما

---

(١) السلفي، محمد لقمان، السنة: حجيتها ومكانتها في الإسلام والرد على منكريها، ط١، مكتبة الإيمان/ المدينة المنورة، ١٤٠٩هـ/ ١٩٨٩م، ص٢٣٤

(٢) الفرق بين الفرق -مرجع سابق- ص ٣٥٣..

يشهد لعلماء السلف بورعهم في مسألة آل البيت وبني أمية، أنهم جعلوا علي بن أبي طالب رضي اللَّه عنه في الطبقة الأولى، أما مسلمو الفتح (ومنهم: معاوية بن أبي سفيان) ففي الطبقة الحادية عشرة[1].

حفظ للدين

قال الحافظ الكبير أبو بكر بن الخطيب البغدادي: . . . . على أنه لو لم يَرِدْ من اللَّه -عز وجل- ورسوله فيهم -أي: الصحابة- شيء مما ذكرناه، لأوجبت الحال التي كانوا عليها- من الهجرة والجهاد والنصرة وبذل المهج والأموال، وقتل الآباء والأولاد، والمناصحة في الدين وقوة الإيمان واليقين- القطع بعدالتهم والاعتقاد لنزاهتهم، وأنهم أفضل من جميع المعدِّلين والمزكِّين الذين يجيئون من بعدهم أبد الآبدين.

وقال الإمام أبو زرعة: «إذا رأيت الرجل ينتقص أحداً من أصحاب رسول اللَّه ﷺ فاعلم أنه زنديق، لأن الرسول ﷺ عندنا حق، والقرآن حق، وإنما أدى إلينا هذا القرآن والسنن

(١) عتر، منهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق، ص: ١١٩ - ١٢٠.

أصحاب رسول اللّه، وإنما يريدون أن يجرحوا شهودنا ليبطلوا الكتاب والسنة، والجرح بهم أوْلى، فهم زنادقة»[1].

* * *

فالحقيقة الناصعة هي أن عدالة الصحابة أمر لازم لحفظ الإسلام، ولذلك سعى أعداء الإسلام إلى الطعن في مصدريه: القرآن والسنة، من خلال الطعن في الصحابة الذين بلغوهما، والتشكيك في عدالتهم، حتى وصل بهم الحقد إلى القول بفشل النبي ﷺ في دعوته -كبرت كلمة تخرج من أفواههم إن يقولون إلا كذباً-، في حين يأتي كاتب غير مسلم يدعى: مايكل هارت، في القرن الحالي حيث أمة الإسلام في أسوأ حالاتها، ليصنف كتابه «المئة الأوائل» حول أكثر ١٠٠ شخصية تأثيراً في التاريخ الإنساني فيضع الرسول ﷺ على رأس تلك الشخصيات.

إنهم يفترون الكذب على حقائق التاريخ المتواترة، التي شهد بها العدو والصديق، فالصحابة الذين تربوا في مدرسة النبوة هم الذين وصلوا برسالة الإسلام إلى أنحاء المعمورة، أما أعداؤهم فهم الذين مزقوا الأمة وأسلموها لأعدائها، وشوهوا

(١) الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أحمد عمر هاشم، ط١، دار الكتاب العربي/ بيروت، ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م، ٦٦-٦٧.

تاريخها، وافتروا على أشرف صانعيه؛ الذين قال اللَّه فيهم: ﴿**وعد اللَّه الذين آمنوا منكم وعملوا الصالحات ليستخلفنهم في الأرض كما استخلف الذين من قبلهم وليمكنن لهم دينهم الذي ارتضى لهم وليبدلنهم من بعد خوفهم أمناً يعبدونني لا يشركون بي شيئاً ومن كفر بعد ذلك فأولئك هم الفاسقون**﴾[النور: ٥٥].

وهل عرفنا التمكين إلا على يد الصحابة وتابعيهم بإحسان؟

على أن فريقاً أشد مكراً -من أمثال: حسين أحمد أمين[1] - يقولون: القرآن كله صحيح دون زيادة ولا نقصان، ويشككون في السنة، متجاهلين أن ناقلي القرآن هم أنفسهم ناقلو السنة، وأن السنة مكملة للقرآن ومبينة له:

﴿**وأنزلنا إليك الذكر لتبين للناس ما نزِّل إليهم**﴾[النحل: ٤٤].

وليس بين الصحابة - ثم من تبعهم بإحسان- إجماع أكثر قطعاً ووضوحاً من الإجماع على صحة النص القرآني وعلى حجية السنة.

---

(١) حسين أحمد أمين، دليل المسلم الحزين، مرجع سابق، ص٨٥ وما بعدها.

كما أن كثيراً من أساسيات الدين لم نعرف تفاصيل أحكامها إلا من السنة[1] ، ومنها -للتمثيل لا الحصر-: عدد الصلوات وعدد ركعات كل صلاة، وشروط الصلاة وأركانها ومبطلاتها، وأنصبة الزكاة، و. . . . . ألم يقرأ هؤلاء قول الحق سبحانه: ﴿**اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً**﴾[المائدة: ٣]، فقال: أكملت لكم دينكم، ولم يقل: اليوم أكملت لكم القرآن، فالدين قرآن وسنة.

وليس يُعْقَلُ أن يحفظ اللَّه كتابه الكريم، دون السنة، وكلاهما وحي من اللَّه، والسنة ضرورية لتحقيق وتنفيذ ما جاء به القرآن، والفارق بينهما أن القرآن موحى به من اللَّه نصاً، أما السنة فموحى بها من اللَّه بالمعنى، واللفظ من عند رسول اللَّه، ولذلك كان القرآن متعبداً بتلاوته. .

---

(١) للاطلاع على تفنيد علمي مفصل وحاسم لأباطيل منكري السنة، يمكن الرجوع إلى الكتب التاليه:

- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، مصطفى السباعي، ط٣، المكتب الإسلامي/ بيروت - - ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م
- دفاع عن السنة، محمد أبو شهبة.
- السنة: حجيتها ومكانتها في الإسلام، د. محمد لقمان السلفي.
- إسلام آخر زمن، منذر الأسعد [وبخاصة الفصل الثاني من الجزء الثاني].

إن الزعماء من بني البشر -وللَّه المثل الأعلى- يتبادلون رسائل تحريرية وأخرى غير مكتوبة يبلغها مندوب موثوق به تبليغاً شفوياً، فكيف يجيز المرجفون على علام الغيوب -عز وجل- أن يحفظ بعض الوحي ويدع الآخر عرضة للتزوير، مع أنهما كليهما دين، هو الرسالة الخاتمة لكل زمان ومكان؟

* * *

حدود حفظ الرسالات السابقة

وكيف يدع اللَّه بعض الوحي في الرسالة الخاتمة نهباً للتحريف والتزييف، مع شدة النكير منه -سبحانه- في القرآن على الأحبار والرهبان الذين حرفوا رسالات أنبيائهم؟! . . تعالى اللَّه عما يفتري الظالمون.

وهنا يبرز سؤال وجيه: لِم لَمْ يحفظ اللَّه الرسالات السابقة على بعثة نبينا محمد ﷺ مع أنها منزلة من عنده -سبحانه وتعالى-؟ . . والجواب هو: أن الرسالات السابقة كانت محدودة في الزمان وفي المكان، ولذلك حفظها -عز وجل- في حدود إبلاغها للمرسل إليهم لتقوم عليهم الحجة. . وهذا دليل

آخر على أن أصحاب الأنبياء جميعاً لا يفترون الكذب على الوحي، فلم ترد في القرآن إشارة سلبية إليهم(*)، وقد ثبت تاريخياً أن تحريف التوراة والإنجيل وقع بعد كل من موسى وعيسى -عليهما السلام- على التوالي- بسنين طويلة وعلى أيدي آخرين من غير أصحابهما المبلغين عنهما!!.

ولهذا فإن رسالة محمد ﷺ محفوظة مطلقاً، لأنها للثقلين كافة منذ بعثته إلى قيام الساعة..

ولنلحظ هنا أن البشارات الإلهية في التواراة والإنجيل ببعثة محمد ﷺ ظلت فيهما ونَجَتْ من الطمس والتحريف، على الرغم من انقضاء قرون على تلاعب الأحبار والرهبان فيهما، وذلك لتقوم الحجة الإلهية على أتباعهما:

﴿الذين آتيناهم الكتاب يعرفونه كما يعرفون أبناءهم﴾[البقرة: ١٤٦]. وهناك تصريح ببقاء البشارات مكتوبة:

﴿الذين يتبعون الرسول النبي الأمي الذي يجدونه مكتوباً

(*) في حين تتضح لنا صورة من عصيان بعض أقرب الناس نسباً إلى الأنبياء الكرام (مثل: ابن نوح وامرأته ووالد إبراهيم وامرأة لوط...).

عندهم في التوراة والإنجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ويضع عنهم إصرهم والأغلال التي كانت عليهم فالذين آمنوا به ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون﴾[الأعراف: ١٥٧].

عجز المنافقين عن التزوير

وتستوقفنا ظاهرة قرآنية مهمة تؤيد ماذهبنا إليه.. فلقد تعدّدت الآيات التي تحدثنا عن أخطاء بدرت من الصحابة، وليس من بينها الافتراء على الوحي، بل إن في القرآن معاتبات من اللَّه لخاتم أنبيائه ورسله بسبب اجتهادات منه ﷺ اختار فيها غير الأمثل(*) [مثل: اختياره عدم قتل الأسرى المشركين في بدر، وإعراضه عن ابن أم مكتوم لمصلحة رآها هي دعوة بعض من رموز الكفر إلى الإيمان...] ... فكيف يُعاتَبُ خير الخلق في مواقف كان اجتهاده فيها بخلاف الأمثل في حقه ﷺ، مع

(*) بعض الكاتبين يسميها «أخطاء» أو «مخالفات»، وهذا غير صحيح -وغير لائق أيضاً-، فالخطأ والمخالفة لا يكونان إلا بعد نزول نص، في حين أن اجتهادات رسول اللَّه ﷺ التي عوتب بشأنها كانت -جميعاً- قبل نزول النصوص المبينة للأمثل فيها.. والنبي معصوم من مخالفة الوحي..

أنه ليس فيها حكم إلهي سابق وينجو الذين يكذبون على الوحي؟ -حتى من العتاب!!- . . تعالى اللَّه عما يقولون . .

وفي أي عقول يجوز أن يُبَيِّنَ القرآن كثيراً من أخطاء الصحابة الناتجة عن ضعفهم البشري، من كبراها كمخالفة الرماة أوامر الرسول ﷺ في أُحُد، واغترارهم بكثرتهم في حنين وعدم ثبات كثير منهم في تلك الغزاة . . . إلى صغراها كمناداة النبي من وراء الحجرات!!!

كيف يجوز أن يبين القرآن كل ذلك صقلاً لجماعة المؤمنين وتربية لمن جاء بعدهم، ولانرى أثراً لموقف واحد يتصل بصلب الرسالة ألا وهو: عدم الأمانة -المزعوم- في إبلاغها؟ . . .

قد يقولون: نحن نتهم المنافقين بذلك، فهم كافرون أظهروا الإسلام . . فيقال لهم: حسناً، هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين . . . فعلى كثرة الآيات التي تفضح المنافقين وتعرّي ظاهرة النفاق، فإنه ليس في كتاب اللَّه حالة واحدة تدل على أن المنافقين استطاعوا الكذب على النبي فبلَّغوا عنه نصاً مختلقاً!! .

إن خلو صحيفة المنافقين السوداء القاتمة كلها، من الكذب على الوحي، تشهد لما أعتقده -يقينا- من أن عدالة الصحابة هي

حفظ للدين وليست مجرد شرف شخصي لهم . . فالوحي محفوظ -كتاباً وسنة-، فلا الصحابة يكذبون، ولا المنافقون قادرون على الكذب في هذا الميدان تحديداً . . وكل الفرق أن ذلك للصحابة شرف رفيع، أما المنافقون فلا كرامة لهم، لأنهم محجوزون عن هذا الميدان قسراً، ولو استطاعوا لما ترددوا لحظة واحدة . .

الصحابة لم يكذب بعضهم بعضا

ثمة احتمال آخر يجدر بنا أن نتفحصه بالنيابة عن المفترين الذين لم يقدموا إثباتاً واحداً على نظريتهم الفاسدة . . . وهو أن يكون أي صحابي اتهم صحابياً آخر -ولو مرة واحدة- بأنه يكذب ويضع الحديث على النبي ﷺ . . . علماً بأنهم لو عثروا على حالة كتلك -ولن يعثروا- فإنها لا تكفي دليلاً، لأن الصحابي ليس معصوماً من أن يصدر عنه اتهام لغيره، ويتضح أنه ليس صحيحاً . .

ولن نتوقف عند افتراءات أحمد أمين في «فجر الإسلام» من أن الصحابة كانوا يكذّب بعضهم بعضاً، فقد دحضها

الدكتور السباعي بمنطق سديد، وأوضح أنها استدراكات علمية[1] .

أما ما بلغنا من أخطاء للصحابة فإنه لا يخلو من احتمالين، فإما أن يكون من مزاعم مبغضيهم، وتلك الدعاوى مجروحة عند عقلاء البشر قاطبة -مسلمين وغير مسلمين-، وإما أن يكون مما نقله عنهم محبوهم والموالون لهم من التابعين، وهو شهادة إضافية على صدق الصحابة مع أنفسهم، كما أنه -في الوقت ذاته- دليل على عدم غلونا فيهم، وإلا لطمسنا تلك الروايات. . وأخيراً، نأتي إلى مسلمة الفتح، فالقلائل منهم هم الذين تحملوا من السنة مثلما تحمل الصحابة الملازمون للرسول ﷺ من قبل . . والذين تعرضوا من مسلمي الفتح للرواية مثل: حكيم بن حزام وعتاب وغيرهما فقد عُرِفوا بالصدق والديانة وغاية الأمانة[2] !!

(١) السباعي، السنة ومكانتها مرجع سابق، ص: ٢٦٢-٢٦٦، ٣٠٩ .

(٢) السلفي، السنة: حجتها ومكانتها مرجع سابق، ص ٢٣٥ .

كيف بقيت فضائل علي؟

إن السنة محفوظة إلى قيام الساعة، فلم يكن حفظها مقصوراً على العهد النبوي أو عصر الراشدين فحسب.. والمجال لا يتسع للتفصيل، ويمكن القارئ الكريم أن يعود إلى شهادة أسد رستم من قبل... ويضاف إليها في هذه العجالة دليلان تاريخيان حاسمان، هما:

١ - أن شيعة الإمام علي لم يحكموا من بعده في القرنين الهجريين الأول والثاني، وهما القرنان اللذان شهدا أوسع جهد علمي في علم مصطلح الحديث النبوي رواية ودراية.. بل إن خصومهم السياسيين من بني أمية وبني العباس هم الذين تولوا زمام السلطة، وفي كثير من تلك الفترات كان الصراع السياسي بين الطرفين ساخناً ولقي الشيعة عنتاً كبيراً... وعلى الرغم من ذلك ظلت كتب السنة ملأى بالروايات الكثيرة الصحيحة عن فضائل علي رضي اللَّه عنه[1]، فما الذي منع خصومه السياسيين من طمس تلك الروايات، لو كانت الصورة الشائهة التي يرسمها الطاعنون في الصحابة صحيحة؟!

(١) قال أحمد بن حنبل وإسماعيل القاضي والنسائي وأبو علي النيسابوري: «لم يرد في حق أحد من الصحابة بالأسانيد الجياد أكثر مما جاء في علي...» [فتح الباري، مرجع سابق، ٧/ ٧١]. بل إن الإمام النسائي ألَّف في خصائص علي قبل أن يصنف في فضائل الصحابة ولم يورد عن معاوية شيئاً فضربه الجهلة ضرباً أدى إلى اعتلاله فوفاته. [الذهبي، تذكرة الحفاظ -تصحيح: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي- دار إحياء التراث العربي- د. ت- توزيع دار الباز بمكة المكرمة- جـ٢ - ص ٦٩٩-٧٠١].

أليس فيهم رجل رشيد يسأل: كيف يكون الذي انتقل إلى جوار ربه وانحسرت السلطة عن ذريته مبشَّراً بالجنة، ولا يستطيع معاوية أن يدس -جدلاً- رواية واحدة تبشره هو بالجنة؟!!..

إن معاوية مات، وعدد كبير من الصحابة أحياء، وكثير منهم لم يكونوا من مؤيديه، فهل اتهمه أحد منهم بوضع الحديث على النبي ﷺ ؟!

٢ - في عهد الخليفة العباسي المأمون ظهرت بدعة القول بخلق القرآن، على أيدي المعتزلة وبدعم رسمي من الدولة... وكان لثبات الإمام أحمد بن حنبل -رحمه اللَّه- في وجهها الأثر الأكبر- بعد فضل اللَّه- في انطفائها، على الرغم من سنوات من الأذى قضاها في السجن.

والسؤال الوجيه الذي يلح هاهنا: كيف عجزت دولة الخلافة بقوتها المعنوية والمادية عن دس حديث واحد يشهد لبدعتها؟!..

بل إن الأبلغ من ذلك، أن أهل الحديث نسفوا روايات مكذوبة على النبي ﷺ ، مع أنها تشهد لموقفهم في تلك المحنة[1]!!

(١) منها: مارواه الخطيب عن ابن مسعود مرفوعاً: القرآن كلام اللَّه -عز وجل- ليس =

نعم، المحاولات للدس والافتراء حصلت، لكن الأمر المؤكد هو أنه مامن أحد كذب على الرسول ﷺ، إلا هتك اللّه ستره!!

أمثلة على صدق الصحابة

إن الشواهد على الصدق التام للصحابة أشهر من أن تروى، وأغزر من أن تحصى... وإذا كان في الأمة حتى في أسوأ مراحل تاريخها، أناس يتورعون عن الكذب في محادثتهم الآخرين ولو بالمزاح، فكيف كان الصحابة الذين تخرجوا في مدرسة النبوة؟ وكيف بهم إذا كان الأمر يتصل بخبر السماء؟!!..

إن الكذب -كما ثبت في الحديث الصحيح- أخطر من الزنى ومن السرقة -على فظاعتهما-، ويكفي أنه خصلة تعادل ثلث علامات النفاق -أو ربعها-.

إن الصحابة هم الذين نقلوا إلينا صورة أمينة عن حياتهم بسموها الغالب، وخللها النادر... ومنهم عرفنا من ثبت في

= بخالق ولا مخلوق، فمن زعم غير ذلك فقد كفر بما أنزل على محمد -صلى اللّه عليه وسلم»... قال الخطيب: منكر جداً فيه مجاهيل وقال الذهبي: موضوع، فيه مجالد بن سعيد.....

انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر، اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، ط٣، دار المعرفة/ بيروت، ١٤٠١هـ ١٩٨١م، ج-١، ص ٤-١٠.

الغزوات ومن فر من المعركة، ومن غلبه ضعفه البشري فكتب إلى قريش عن تحركات الرسول ﷺ واستعداداته العسكرية[1]. . . .

ونأخذ نماذج فحسب. . أخرج الشيخان حديثاً لعبد اللَّه بن مسعود قال: «صليت مع رسول اللَّه ﷺ فأطال حتى هممتُ بأمر سوء. قيل: وما هممت به؟ قال: هممتُ أن أجلس وأدعه»!!.

سبحان اللَّه. . أي نفوس سامية كانت نفوسهم!!. . . إن ابن مسعود - رضي اللَّه عنه- لو لم يسرد على الناس ماجرى له مما لا يعلمه إلا اللَّه، لما أخطأ، لأنه ليس حكماً شرعياً يأثم

---

(١) مثل: حاطب بن أبي بلتعة، وهي واقعة تشبث بها أبو هلالة -على غرار من سبقوه- للطعن في الصحابة، مع أنها -عند التأمل- حجة لنا عليهم. . فقد كان رد الرسول صلى اللَّه عليه وسلم على عمر لما أراد قتل حاطب جزاء له على فعلته: «إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله اطلع على من شهد بدراً، قال: اعملوا ما شئتم فقد غفرت لكم (من حديث طويل رواه البخاري- ينظر في: فتح الباري-مرجع سابق- ٧/ ٥١٩). فهذا الاستثناء دليل على مكانة الصحابة السامية، وأن الذين جاؤوا بعدهم لن يصلوا إلى مرتبتهم مهما فعلوا. . . فليس لمسلم بعدهم أن يكتب إلى أعداء المسلمين عن أسرارهم العسكرية متذرعا بما وقع من حاطب، لأنه -في الأقل- ليس من أهل بدر!!!. ومن تناقضات أبو هلالة ومن وافقه أنهم يختارون الروايات بالتشهي، وإلا لتعين عليهم -وفق منهجهم- رفض قصة حاطب تماماً، فالذين نقلوها إلينا من الصحابة الذين يشكك هؤلاء في عدالتهم!!

بكتمانه. لكنه الإخلاص للّه في ذراه العالية.. فهل مثل هؤلاء يرتضون الكذب في تبليغ النصوص الموحى بها؟ واللّه إن الذي يفتري عليهم ذلك البهتان هو الكذوب، وكل إناء بما فيه ينضح...

والأنموذج الآخر نأخذه من سعد بن أبي وقاص -رضي اللّه عنه- وهو ممن اعتزلوا الفتنة، يروي أنه نال ورجلين معه من علي بن أبي طالب -رضي اللّه عنه- فأقبل النبي ﷺ يُعْرَفُ في وجهه الغضب، فتعوذت باللّه من غضبه فقال: «مالكم ومالي؟ من آذى عليّاً فقد آذاني»[1]..

وهذا عمر -رضي اللّه عنه- يروي فضائل عظيمة في أبي بكر -رضي اللّه عنه-: ويُذكُر عنده فيبكي ويقول: «وددت أن عملي كله مثل عمله يوماً واحداً من أيامه، وليلة واحدة من لياليه»[2]..

وهاهو عمار بن ياسر رضي اللّه عنه الذي انحاز إلى صف علي في جميع مواقفه منذ تولى الخلافة، يقول في موقعة الجمل

(١) رواه أبو يعلى الموصلي في مسنده، ج٢، ص١٠٩، ص٧٧٠، وقال الهيثمي في مجمع الزوائد (٩/ ١٢٩): رواه أبو يعلى والبزار باختصار، ورجال أبي يعلى رجال الصحيح غير محمود بن خداش وقنان وهما ثقتان.. وانظر: الدهلوي -حياة الصحابة- ٢/ ٤٤٩.

(٢) ابن الأثير الجزري، جامع الأصول ٨/ ٦٠٥، وقال محققه عبد القادر الأرناؤوط: ذكره المحب الطبري في كتابه «الرياض النضرة في مناقب العشرة» وقال: خرجه النسائي.

عن عائشة -رضي اللَّه عنها- : «إنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة ولكن اللَّه ابتلاكم لتتبعوه أو إياها[1] » . فالخلاف الذي بلغ حد الاقتتال، لم يجعله ينكر ما يعلمه انتصاراً لموقفه . .

ويأتي ابن عباس - رضي اللَّه عنهما- إلى الفاروق يسأله عن زوجتي النبي ﷺ المخاطبتَيْن بقوله تعالى : ﴿**إن تتوبا إلى اللَّه فقد صغت قلوبكما**﴾[التحريم : ٤]، قال الزهري : كره -واللَّه- ما سأله عنه ولم يكتمه فقال : هما عائشة وحفصة[2]!! .

أجل . . إنه بشر، وحفصة ابنته، لكن الأمانة في إبلاغ العلم الشرعي أكبر من العواطف عندهم . . . ولذلك لم يكتمه!! .

ونعيش الأجواء العبقة ذاتها مع أم المؤمنين عائشة -رضي اللَّه عنها عندما سئلت : أي الناس كان أحب إلى رسول اللَّه ﷺ؟ قالت : فاطمة . قيل : من الرجال؟ قالت : زوجها، إن

---

(١) رواه البخاري في كتاب : فضائل الصحابة -باب : فضل عائشة -رضي اللَّه عنها- الحديث رقم ٣٧٧٢ [فتح الباري، مرجع سابق، ٧/ ١٠٧].

(٢) رواه البخاري في كتاب التفسير باب : «إن تتوبا إلى اللَّه فقد صغت قلوبكما» الحديث رقم ٤٩١٥ [فتح الباري، ٨/ ٦٥٩].

كان ما علمتُ صواماً قواماً -أخرجه الترمذي وإسناده حسن-[1].

هذا مع أن الود بين علي وعائشة -رضي اللَّه عنهما- لم يكن عامراً!!. ولنلاحظ أن كل ما سبق -وهو غيض من فيض- رواه أئمة الحديث الذين يدعي أبو هلالة أنهم يبغضون آل البيت!!!..

تشبث الصحابة بالسنة

ونقتبس شواهد فحسب، تؤكد التزام الصحابة سنة نبيهم ﷺ التزاماً لا تردد فيه..

وأول ما يطالعنا أعظم أحداث التاريخ الإسلامي خطراً، بعد انتقال الرسول الكريم ﷺ إلى جوار ربه، حيث ارتد أكثر العرب، وغدا المسلمون أقلية غير مرهوبة الجانب في مكة والمدينة، وحيث رأى كثير من الصحابة أن يقبل الخليفة الأول أبو بكر الصديق -رضي اللَّه عنه- من مانعي الزكاة إقامتهم الصلاة وما هم عليه من منع الزكاة ويتألفهم حتى يتمكن الإيمان في قلوبهم، ثم هم بعد ذلك يزكون، فإذا بأبي بكر اللين العريكة، الرقيق القلب، أسد هصور يأبى المهادنة مع أن جميع

---

(١) الترمذي أبو عيسى محمد بن عيسى -الجامع الكبير، كتاب المناقب، باب: فضل فاطمة بنت محمد ص الحديث رقم ٣٨٧٤، تحقيق: أحمد شاكر وإبراهيم عطوة عوض، ط٢، مكتبة مصطفى الباب الحلبي بالقاهرة، ١٣٩٥هـ- ١٩٧٥م، ٥/ ٧٠١.

الظروف ضده، وهو موقف مشرف إذ لولا اللَّه -ثم أبو بكر- لاندثر الإسلام، ومع ذلك فإن الحاقدين على الصحابة يذمونه عليه ويذودون عن المرتدين، وآخرهم علي عبد الرازق مقلداً غلاة المستشرقين، وتابعه: حسين أحمد أمين.

مايهمنا هنا، أن رأس المعترضين على المواجهة عمر بن الخطاب قال لأبي بكر: علامَ تقاتل الناس، وقد قال رسول اللَّه ﷺ: أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا اللَّه وأن محمداً رسول اللَّه، فإذا قالوها عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها؟ فقال أبو بكر: واللَّه لو منعوني عُناقاً -وفي رواية: عقالاً- كانوا يؤدونه إلى رسول اللَّه ﷺ، لأقاتلنهم على منعه، إن الزكاة حق المال، واللَّه لأقاتلن من فرّق بين الصلاة والزكاة... الحديث [رواه الجماعة إلا ابن ماجة من حديث أبي هريرة].

فالموقفان -كما هو ثابت- ينطلقان من نص نبوي واحد، غير أن فقه أبي بكر له كان هو الصواب، وذلك هو سر انتقال الصحابة عن موقفهم الأول إلى جهاد المرتدين ومانعي الزكاة حتى كتب اللَّه لهم النصر.. ولو كانت المسألة سياسة بمفهومها

الغربي اللاديني، لكان قرار أبي بكر انتحاراً، ولأجبرته الغالبية على التزام ماتراه . .

ومثل ذلك -من حيث الدلالة- تمسك أبي بكر بإنفاذ جيش أسامة، الذي عقد لواءه الرسول ﷺ قبيل وفاته، فتريث أسامة في المسير ليطمئن على حال النبي الذي لم يلبث أن لحق بالرفيق الأعلى.

أصر أبو بكر، على إنفاذ الجيش برغم أن عقد اللواء لأسامة[1] من النبي ﷺ تم بصفته إماماً لا بصفته نبياً، فإنفاذ جيش أسامة ليس نصّاً من الرسالة . . .

إلى هذا الحد بلغ تشبث الصحابة بالسنة النبوية المطهرة . .

ومثال آخر نراه في نهج الإمام علي -رضي اللّه عنه- لما

(١) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الرسل والملوك، ط١، دار الكتب العلمية، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ٢/ ٢٤٤ - ٢٤٦. وانظر:
- ابن كثير، البداية والنهاية، مرجع سابق، ٦/ ٣٠٤، ٣٠٥.
- هارون، عبد السلام، تهذيب سيرة ابن هشام، ط٨، ١٤٠١هـ/ ١٩٨١م، مؤسسة الرسالة ببيروت، ودار البحوث العلمية بالكويت، ص٣٢٧- ٣٢٩.
- الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام/ عهد الخلفاء الراشدين، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، ط١، دار الكتاب العربي/ بيروت، ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٩-٢١.

وجَّه ابن عباس إلى مناظرة الخوارج إذ قال له: عليك بالسنة فإن القرآن حمّال أوجه[1].

وفي كتاب التحكيم بينه وبين معاوية «إننا ننزل عند حكم اللَّه عز وجل وكتابه ولا يجمع بيننا غيره. وإن كتاب اللَّه عز وجل بيننا من فاتحته إلى خاتمته، نحيي ما أحيا ونميت ما أمات، فما وجد الحكمان في كتاب اللَّه عملا به، وما لم يجدا في كتاب اللَّه عز وجل فالسنة العادلة الجامعة غير المفرِّقة»[2].

والموقف الجلي نفسه، يعلنه الحسين بن علي بن أبي طالب -رضي اللَّه عنهما- في خطبته أمام جيشه، إذ يعرض دوافعه إلى الخروج على يزيد بن معاوية، يقول: «أيها الناس، إن رسول اللَّه ﷺ قال: من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاً لحرم اللَّه، ناكثاً لعهد اللَّه، مخالفاً لسنة رسول اللَّه ﷺ، يعمل في عباد اللَّه بالإثم والعدوان، فلم يغيِّر عليه بفعل ولا قول، كان حقاً على اللَّه أن يدخله مدخله، ألا وإن هؤلاء قد لزموا طاعة الشيطان، وتركوا طاعة الرحمن، وأظهروا الفساد، وعطلوا

(١) تاريخ الجدل -محمد أبو زهرة- ١٥٤، ١٦٨.
(٢) الطبري، تاريخ، مرجع سابق، ٤/ ٣٨.

الحدود، واستأثروا بالفيء، وأحلوا حرام اللَّه، وحرموا حلاله، وأنا أحق من غيَّر»[1].

نزاهة أهل الحديث

يتسم موقف أهل الحديث من الكذب بالحزم المطلوب شرعاً، والمكافئ لخطورة هذا الجرم الفظيع. . ولذلك رفضوا خبر من كان فسقه بسبب كذبه في حديث الناس، وإن توقى الكذب في الحديث النبوي، إذ لا يُؤْمن وقوعه فيه بسبب استهتاره بمقام ربه -والعياذ باللَّه-.

وإذا كانوا يقبلون رواية التائب من الكذب في حديث الناس، فإنهم يرفضون رواية التائب من الكذب متعمداً في الحديث النبوي (ذكره غير واحد من أهل العلم، منهم: أحمد ابن حنبل وأبو بكر الحميدي -شيخ البخاري-)[2].

---

(١) المرجع السابق: ٤/ ٣٠٤.

(٢) قال الحافظ العراقي:

وللحميدي والإمام أحمدا بأن مَنْ لكَذب تعمدا

أي: في الحديث لم نعد نقبله وإن يَتُبْ، والصيرفي مثله

[العراقي، أبو عبد اللَّه محمد بن عبد الرحمن السخاوي فتح المغيث بشرح ألفية الحديث - ط٢- دار الإمام الطبري - ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م، ٢/ ٧١]. وانظر: عتر، نور الدين، منهج النقد، مرجع سابق، ص ٨١، ٨٤.

وهذا يقودنا إلى مسألة أخرى، كثر لغط الدكتور يوسف حولها، هي روايات المبتدعين المخالفين لأهل السنة والجماعة..

بدءاً، فإن علماء الحديث رفضوا مرويات غلاة الشيعة في علي، وغلاة البكرية في أبي بكر، وغلاة العثمانية في عثمان، ومرويات المتعصبين للأمويين في بني أمية وللعباسيين في بني العباس[1]... أما في المرويات العامة -في غير الفضائل لمن يتعصب الراوي لهم- فإنهم قبلوا روايات المبتدع إذا كان عدلاً ضابطاً، مالم يكن داعية إلى بدعته، فذاك مستعد للتحريف انتصاراً لدعوته[2].

قال ابن المدني: لو تركتُ أهل البصرة للقدر -يعني: الاعتزال- وأهل الكوفة للتشيع لخربت الكتب[3].. وقال

---

(١) السنة ومكانتها -مرجع سابق، : ٢٧٥.

(٢) منهج النقد في علوم الحديث، مرجع سابق ٨٤، بل إن البخاري احتج بدعاة إلى الشراة (من الخوارج)، كعمران بن حطان، وإلى الإرجاء كعبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، وأخرج هو ومسلم عن محمد بن خازم وعبيد الله بن موسى وقد اشتهرا بالغلو (في التشيع).. انظر: جامع الأصول ١/ ٧٥، ١/ ١٧١ وبخاصة تعليق المحقق: عبد القادر الأرناؤوط.

(٣) السلفي، محمد لقمان-اهتمام المحدثين بنقد الحديث سنداً ومتناً ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، ط١، د. ن، ١٤٠٨هـ/ ١٩٨٧م، ص ١٩٨، ١٩٩.

الذهبي في الميزان: أبان بن تغلب، شيعي جلد، لكنه صدوق، فلنا صدقه وعليه بدعته، ونقل توثيقه عن أحمد وغيره. . . ويعلل هذا الموقف النزيه، بأن البدعة الصغرى كغلو التشيع أو التشيع بلا غلو ولا تحرُّق، كثير في التابعين وتابعيهم مع الدين والورع والصدق، فلو رُدَّ حديث هؤلاء لذهبت جملة الآثار النبوية، وهذه مفسدة بينة[1].

إنها عند علماء الحديث -كما ترى- قضية دين، وليست مسألة مواقف مسبقة مثلما يزعم المرجفون المفترون. . ولذلك لم يقبلوا -مثلاً- جرح الجوزجاني لأهل الكوفة، بسبب نصبه (بغضه لعلي) وشدة انحرافه[2] !!

إن الورع لدى السلف من حفظة السنة الشريفة، جعلهم يشهدون بالحق لخصومهم من المبتدعين والضالين، فقالوا: إن الخوارج هم أقل الفرق كذباً، وهو ما أكده أبو داود وشيخ

---

(١) المرجع السابق، ص: ٢٠١.

(٢) التهانوي، ظفر أحمد العثماني، قواعد في علوم الحديث، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة (ومراجعة نصوصه والتعليق عليها)، ط٥، مكتب المطبوعات الإسلامية/ حلب، ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م، ص٤٢٨.

الإسلام ابن تيمية[1] ، وذلك لأن الخوارج يبالغون في ذم الكذب عموماً ولذلك يقولون بكفر الكاذب- ولو أن هذا التكفير بدعة تصطدم بالنصوص القرآنية والنبوية- . .

وتكفي شهادة ابن أبي الحديد في شرحه لـ «نهج البلاغة» ، إذ يقول : «اعلم أن أصل الكذب في أحاديث الفضائل جاء من جهة الشيعة . . . . وقد قابلهم جهلة أهل السنة بالوضع أيضاً» . . . وقيمة هذه الشهادة نابعة من كون صاحبها شيعياً معتزلياً، ومن أن الذين ردوا على الوضع هم جهلة أهل السنة لا علماؤهم الذين رفضوا كل الموضوعات بصرف النظر عن هوية مصدرها!! .

* * *

(١) السنة ومكانتها، مرجع سابق، : ٨١ - ٨٣ .